خادم الحرمين رأس وفد المملكة.. والقمة الخليجية القادمة في الرياض

قمة الملك فهد تصادق على عدد من القرارات وتـ

خادم الحرمين الشريفين مع أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي

اختتم أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في السابع عشر من شهر ذي القعدة ١٤٢٦هـ (١٩/١٢/٢٠٠٥م) أعمال قمتهم السادسة والعشرين التي أطلق عليها «قمة الملك فهد» في العاصمة الاماراتية أبو ظبي. وقد رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- وفد المملكة في القمة.

• القمة السادسة والعشرون ترحب بخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وتثمن دور الملك فهد -رحمه الله- في تعزيز مسيرة مجلس التعاون وخدمة قضايا الأمة.

وفي بداية الجلسة الختامية تلا معالي الامين العام لمجلس التعاون الاستاذ عبدالرحمن بن حمد العطية البيان الختامي للقمة.

ثم وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود الكلمة التالية..

«بسم الله الرحمن الرحيم

«أيها الاخوة الاعزاء..

«يطيب لي أن أتوجه بالشكر العميق الى سمو الاخ الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان على كرم الضيافة وحسن الرعاية وأن أشيد بادارته الحكيمة لهذا اللقاء.

اخواني يسعدني أن أدعوكم جميعا الى

ـؤكد على رفض أسلحة الدمار الشامل في المنطقة

حضور القمة القادمة في وطنكم الثاني المملكة العربية السعودية متطلعا الى لقائكم في خير حال.

«والسلام عليكم ورحمة الله بركاته».

ثم أعلن سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان اختتام أعمال الدورة السادسة والعشرين للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

واعتمدت «قمة الملك فهد» في بيانها الختامي وثيقة السياسة التجارية الموحدة لدول المجلس التي تهدف الى توحيد السياسة التجارية الخارجية بدول المجلس الست والتعاون مع العالم الخارجي «كوحدة اقتصادية واحدة».

كما اعتمدت تمديد الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي الى نهاية العام ٢٠٠٧م.

وجه القادة بسرعة استكمال المتطلبات للسوق الخليجية المشتركة قبل نهاية ٢٠٠٧م.

وفي المجال العسكري صادق القادة الخليجيون على ما تضمنته قرارات الاجتماع الدوري لمجلس الدفاع المشترك واطلع على رسالة خادم الحرمين بشأن تطوير قوات درع الجزيرة وبارك المقترحات التي تضمنتها واحالها الى مجلس الدفاع المشترك لدراستها ورفع التوصيات للدورة المقبلة للمجلس الاعلى.

سياسياً اكدت «قمة الملك فهد» على اهمية جعل منطقة الشرق الاوسط خالية من اسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج.

واكد المجلس الاعلى استمرار دوله بالتزامها ما تعهدت به من اعادة اعمار العراق.

خادم الحرمين الشريفين يدعو إخوانه قادة دول الخليج إلى قمة الرياض

• «إعلان أبو ظبي» يؤكد على أهمية دور الإنسان في التنمية وتطوير النظم التعليمية.

• دول مجلس التعاون تطالب بضمانات إيرانية بشأن مفاعلها النووي.

واعرب عن تطلعه الى ان تؤدي نتائج الانتخابات الى فتح صفحة جديدة في تاريخ العراق الحديث بما يؤدي الى ضمان وحدة العراق واستقراره وادارة شؤونه بنفسه وعودته عضواً فاعلاً في محيطه العربي والدولي.

واكدت القمة ان السلام العادل والشامل لن يتحقق الا بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وعلى ضرورة الانسحاب الاسرائيلي من الجولان العربي السوري المحتل ومن مزارع شبعا. وطالبت باخضاع (اسرائيل) الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية واخضاع منشآتها للتفتيش الدولي.

واكد القادة حرص دول المجلس على دعم الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي للشعب اللبناني.

واعربوا عن ارتياحهم لترحيب سورية بقرار مجلس الامن ١٦٤٤ مؤكدين حرص دول المجلس على سيادة واستقلال ووحدة أراضي البلدين الشقيقين سورية ولبنان.

واكد البيان الختامي للقمة على الاستمرار بالنظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي

الى اعادة حق دولة الامارات في جزرها الثلاث وان تستجيب ايران لمساعي الامارات والمجتمع الدولي لحل القضية بالطرق السلمية بما في ذلك اللجوء الى محكمة العدل الدولية.

وبالنسبة للارهاب اكد المجلس الاعلى على دعواته المتكررة ودعمه لكل جهد اقليمي ودولي لمكافحة الارهاب مع التمييز بينه وبين حقوق الشعوب المشروعة في مقاومة الاحتلال.

واصدرت القمة «اعلان ابوظبي» الذي اكد ان الإنسان هو العنصر الاساسي لكل تقدم وان اثمن ثمرة هو الإنسان الذي يجب ان نعتني به كل العناية ونؤمن له كل الرعاية.

كما اكد الاعلان ان القادة يدركون ان التحديات العالمية تستوجب التطور في النظم التعليمية بما يتواكب مع التحدي المعرفي والتقني المتسارع لثورة المعلومات.

واكد «اعلان ابوظبي» على تطوير الموارد البشرية المواطنة في قطاع التربية والتعليم ورفع مسيرة التعليم الى الأمام.

نص البيان الختامي

وفيما يلي نص البيان الختامي لقمة (الملك فهد):

تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، عقد المجس الأعلى دورته السادسة والعشرين في مدينة أبوظبي بدولة الامارات العربية المتحدة يومي الأحد والاثنين ١٦ - ١٧ ذو القعدة ١٤٢٦هـ الموافق ١٨ - ١٩ ديسمبر ٢٠٠٥م، برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى وبحضور أصحاب الجلالة والسمو: صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان، صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت.

وشارك في الاجتماع معالي عبدالرحمن بن

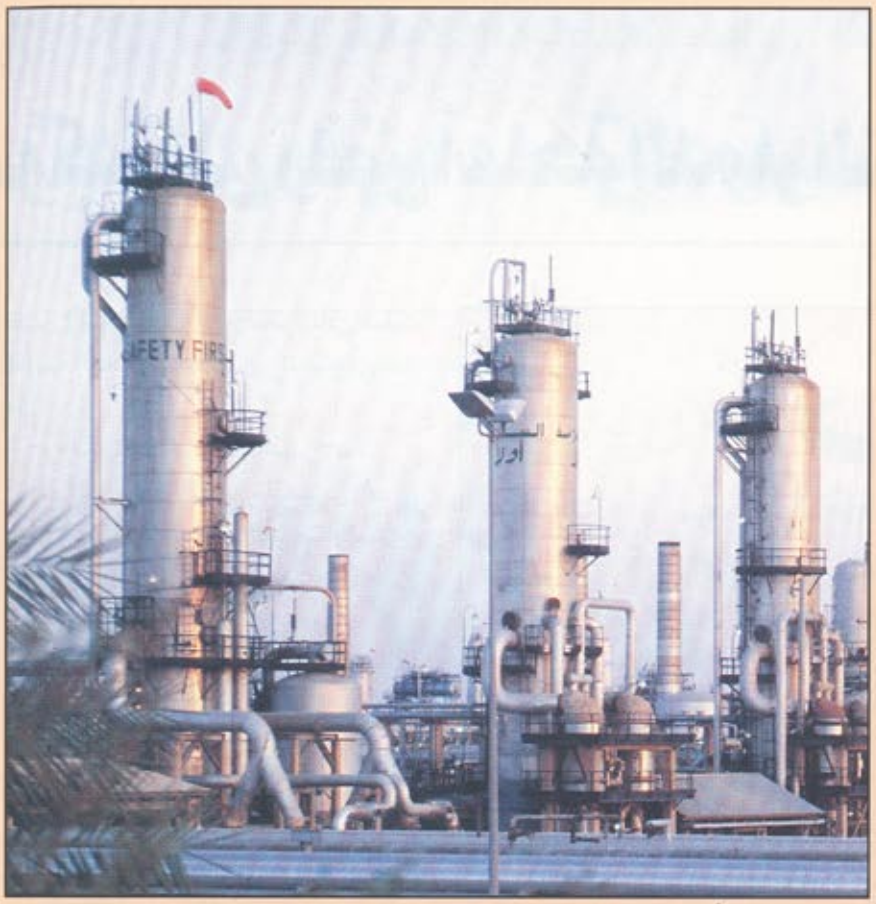

القمة استعرضت الإنجازات الإقتصادية والتنموية التي تحققت

حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٢٥ عاماً على قيام مجلس التعاون

واحتفاء بالانطلاقة المباركة لمجلس التعاون منذ خمسة وعشرين عاماً، من مدينة أبوظبي برعاية القائد الحكيم المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان تحتضن عاصمة الخير، في عهد خير خلف لخير سلف، صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان مجدداً هذا اللقاء الكريم بفخر واعتزاز لما حققته مسيرة هذا البناء الشامخ من انجازات كبيرة عبر المجلس عن صادق تقديره واعتزازه لما قدمه قادة مؤسسون، ستظل ذكراهم خالدة في ضمير هذا الصرح الكبير وأهدافه السامية -رحمهم الله وجزاهم خير الجزاء- لما قدموه من عطاء وتنمية وبناء لأوطانهم، وحرص على أمن وسلامة مجلس التعاون وشعوبه وخدمة القضايا العادلة للأمتين العربية والإسلامية، وسلام المنطقة والعالم وأكد قادة دول المجلس على مواصلة عزمهم وتصميمهم لدفع المسيرة المباركة للتعاون المشترك لتحقيق المزيد من الانجازات في مختلف المجالات بما يحقق ويلبي آمال وتطلعات مواطني دول المجلس.

المجلس يرحب بخادم الحرمين الشريفين

كما عبر المجلس الأعلى عن مشاعر الحزن والأسى لفقيد الأمتين العربية والإسلامية خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود وتقديره لما قدمه من مآثر جليلة وعطاء كبير عزز من مسيرة المجلس وتطلعات شعوبه ولدور الفقيد الراحل - يرحمه الله - في خدمة القضايا العربية والإسلامية، والأسرة الدولية.

ورحب المجلس الأعلى بخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الذي يتمثل فيه - حفظه الله - عهد متواصل لنهج من البناء والعطاء والعزة والتقدم للمملكة العربية

السعودية وشعبها العزيز ومواصلة تعزيز مسيرة مجلس التعاون وتحقيق أهدافه السامية مع اخوانه قادة دول المجلس والحفاظ على أمن مجلس التعاون وتثبيت قواعده وبما يؤمن الاستقرار والرخاء لشعوب المنطقة.

ورحب المجلس الأعلى بانضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية مؤكداً ان ذلك سيكون رافداً وداعماً لمسيرة مجلس التعاون وعاملاً هاماً في استقرار الاقتصاد العالمي.

ترحيب بنتائج القمة الإسلامية

وأشاد المجلس الأعلى بنتائج أعمال القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بتاريخ ٥ - ٦ ذو القعدة ١٤٢٦هـ وببلاغ مكة والبيان الختامي الذي صدر في ختام القمة متضمناً كل ما فيه خير وتقدم مسيرة الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وعبر المجلس الأعلى عن تقديره للجهود التي بذلتها دولة قطر بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر أثناء ترؤسها لمجموعة السبعة والسبعين والصين. وأعرب عن ارتياحه للنتائج التي توصل إليها مؤتمر قمة الجنوب الثانية الذي عقد في الدوحة شهر يونيو ٢٠٠٥م.

مواصلة التحديث والتطوير

واستعرض المجلس ما حققته الدول الأعضاء من انجازات، في مسيرة التطوير والتحديث، في المجالات الاقتصادية والسياسية والتعليمية والاجتماعية مستذكراً ومؤكداً ما أوضحه «إعلان المنامة» الصادر عن «قمة زايد» التي عقدت العام الماضي في مملكة البحرين من أهمية مواصلة التحديث والتطوير الشامل، لمواكبة العصر ومتطلباته الأساسية مع مراعاة التدرج لجني ثمار عملية التحديث والتطوير وان تكون نابعة من الذات الوطنية وتراث وتاريخ المنطقة لتؤدي أهدافها، وبما يحفظ ويعزز الأمن والاستقرار وتحقيق الرخاء لدول المجلس وشعوبها.

واستعرض المجلس الأعلى ما تحقق من

• اعتماد وثيقة السياسة الخارجية الموحدة مع العالم الخارجي.

• الالتزام بإعادة إعمار العراق، والتطلع الى فتح صفحة جديدة في تاريخه الحديث.

انجازات في مسيرة العمل المشترك في كافة المجالات منذ الدورة الماضية وأجرى المجلس الأعلى تقييماً شاملاً للقضايا والأحداث السياسية والأمنية اقليمياً ودولياً في ضوء ما تشهده المنطقة والعالم من أحداث جسام، وتطورات متسارعة.

وانطلاقاً من حرص قادة دول المجلس على تعزيز مسيرة التعاون المشترك والدفع بها إلى آفاق أرحب وأشمل استعرض المجلس الأعلى توصيات وتقارير المتابعة المرفوعة من المجلس الوزاري واتخذ القرارات اللازمة بشأنها وذلك على النحو التالي:

وثيقة السياسة التجارية الموحدة

استعرض المجلس الأعلى مسيرة مجلس التعاون في المجال الاقتصادي من خلال ما رفع له من تقارير وتوصيات من اللجان الوزارية المختصة ومن الأمانة العامة. فقد اعتمد المجلس الأعلى وثيقة «السياسة التجارية الموحدة لدول المجلس» التي تهدف إلى توحيد السياسة التجارية الخارجية لدول المجلس والتعامل مع العالم الخارجي كوحدة اقتصادية واحدة إلى جانب تبني دول المجلس سياسة تجارية داخلية موحدة تسهل انسياب تنقل المواطنين والسلع والخدمات ووسائط النقل وتأخذ في الاعتبار المحافظة على البيئة وحماية المستهلك.

كما اطلع على سير الاتحاد الجمركي وما نتج عنه من آثار ايجابية على زيادة التبادل التجاري بين دول المجلس وتسهيل حركة السلع بينها، واعتمد تمديد الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي إلى نهاية عام ٢٠٠٧م ووافق على إعفاء عدد من السلع من الرسوم الجمركية.

وتابع المجلس خطوات تطبيق السوق الخليجية المشتركة وما تم انجازه منها خلال عام ٢٠٠٥م من قبل الدول الأعضاء، خاصة في مجال تملك وتداول الأسهم. وبارك المجلس اتفاق لجنة التعاون المالي والاقتصادي، بتفويض منه، على اضافة ممارسة مواطني دول المجلس الأنشطة الاقتصادية التالية في جميع دول المجلس: مكاتب التوظيف الأهلية وتأجير السيارات ومعظم الأنشطة الثقافية.

ووجه المجلس اللجان المعنية بسرعة استكمال جميع المتطلبات الأخرى للسوق الخليجية المشتركة قبل نهاية عام ٢٠٠٧م.

وفي مجال تنفيذ البرنامج الزمني لاقامة الاتحاد النقدي اطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمانة العامة عما تم اتخاذه بهذا الشأن، واعتمد ما اتفقت عليه لجنة التعاون المالي والاقتصادي، ولجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية، من معايير مالية ونقدية للتقارب الاقتصادي، ووجه اللجنتين باستكمال بحث كيفية حساب تلك المعايير والنسب المتعلقة بها ورفع ذلك إلى الدورة القادمة المجلس الأعلى.

واطلع المجلس على عدد من التقارير الاقتصادية الأخرى المرفوعة من الأمانة العامة وأصدر توجيهاته بشأنها. ومن ذلك تقريرها عن الدراسة التفصيلية للربط المائي بين دول مجلس التعاون، وتقريرها عما تم بشأن إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لانشاء شبكة سكة حديد تربط بين دول المجلس، وتقريرها عما أنجز في مشروع اصدار بطاقة هوية ببيانات موحدة لدول المجلس (البطاقة الذكية) الذي بيّن المراحل التي وصل إليها المشروع في كل دولة من دول المجلس.

واطلع المجلس الأعلى على التقرير المرفوع له بشأن الخطوات والاجراءات الاحترازية المشتركة التي اتخذت في اطار مجلس التعاون حول مرض انفلونزا الطيور، وعلى نتائج الاجتماع الطارئ المشترك لوزراء الزراعة ووزراء الصحة بدول المجلس بهذا الشأن، وأصدر المجلس توجيهاته للجان

الوزارية المختصة بتكثيف وتنسيق الجهود للحيلولة دون انتقال هذا المرض وانتشاره.

كما اطلع المجلس على تقرير من الأمين العام عن سير التعاون بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية والخطوات التي تم اتخاذها في اطار المجلس حول الموضوع، بما في ذلك توجيه المجلس الأعلى بدعم تمويل المشاريع التنموية في اليمن، والتوجه لعقد مؤتمر لاستكشاف فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية.

دول المجلس والتعاون الدولي

وفيما يتعلق بعلاقات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاقتصادية، مع الدول والمجموعات الدولية، اطلع المجلس الأعلى على التطورات التي تمت خلال عام ٢٠٠٥م في هذا الشأن، وبما تم توقيعه من اتفاقيات اطارية للتعاون الاقتصادي، وعلى سير المفاوضات بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي، ورحب بالنتائج الايجابية التي تم تحقيقها في الجولات الأخيرة من المفاوضات بين الجانبين، وأعرب عن تطلعه إلى الانتهاء من هذه المفاوضات والتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بينهما في القريب العاجل، كما عبر المجلس عن ارتياحه للتقدم في المفاوضات لإقامة منطقتي تجارة حرة بين دول المجلس وكل من جمهورية الصين الشعبية وجمهورية تركيا.

البيئة وصحة الإنسان

وفي مجال شؤون الإنسان والبيئة، استعرض المجلس الأعلى الموضوعات الخاصة بشؤون الإنسان والبيئة.

وانطلاقاً من حرص دول المجلس على حماية صحة الإنسان وبيئته من مخاطر الأشعة فوق البنفسجية، التي قد يتعرض لها نتيجة لنفاذ تلك الأشعة، وتمشياً مع الجهود الدولية المبذولة في إطار اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال للتحكم في استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون فقد اعتمد المجلس الأعلى النظام الاسترشادي للتحكم في المواد المستنفدة لطبقة الأوزون لدول مجلس التعاون.

التعليم

وفي مجال التعليم أطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمين العام الخاص بتقويم مستوى تنفيذ القرارات وإحالته إلى وزراء التربية والتعليم ووزراء التعليم العالي لتنفيذ ما تضمنه التقرير من مقترحات، كما بارك المجلس الأعلى الجهود المتخذة من قبل وزراء التربية والتعليم لتنفيذ قرارات المجلس الأعلى، ووجه لجنة وزراء التعليم العالي بسرعة تنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة الخاصة بالتعليم العالي، وما تضمنته وثيقة التطوير الشامل للتعليم، وأن يؤخذ بعين الاعتبار آراء وملاحظات دول المجلس بشأنها.

القمة (٢٦) أكدت على دعم القضية الفلسطينية

التأمينات

وفي إطار السعي نحو تحقيق الطمأنينة الاجتماعية لأبناء دول المجلس في القطاعين العام والخاص، أبدى المجلس الأعلى ارتياحه للإجراءات والاستعدادات، والتجهيزات التنفيذية اللازمة التي قامت بها الدول الأعضاء وفرق العمل واللجان الوزارية ذات العلاقة لتطبيق قراره في الدورة الخامسة والعشرين (المنامة/ديسمبر/٢٠٠٤م) الخاص بتطبيق مظلة الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم في أي دولة عضو.

وأبدى المجلس الأعلى ارتياحه للخطوات المتخذة من الدول الأعضاء للنهوض بمستوى الأسرة والطفولة، وما قامت به من جهود لتمكين المرأة من المشاركة الفاعلة في جهود التنمية.

وفي مجال الشباب والرياضة أثنى المجلس الأعلى على الجهود التي يبذلها أصحاب السمو والمعالي وزراء الشباب والرياضة، ورؤساء اللجان الأولمبية، واللجان الفنية للنهوض بمستوى الرياضة الخليجية، ودعم الأنشطة الشبابية والرياضية في دول المجلس.

النظام الجزائي الموحد

وفي مجال الشؤون القانونية، اعتمد المجلس الأعلى وثيقة الرياض للنظام (القانون) الموحد للإجراءات الجزائية لدول مجلس التعاون، بصيغتها الجديدة المعدلة، كنظام (قانون) استرشادي لمدة أربع سنوات.

كما قرر المجلس تمديد مدة العمل بكل من وثيقة الكويت للنظام (القانون) المدني الموحد لدول مجلس التعاون، ووثيقة الدوحة للنظام (القانون) الجزائي الموحد، ووثيقة أبوظبي للنظام (القانون) الموحد للأحداث، ووثيقة المنامة للنظام (القانون) الموحد للمحاماة، ووثيقة مسقط للنظم (القانون) الموحد للإثبات، بصفة استرشادية لمدة أربع سنوات أخرى، واستمرار العمل بوثيقة المنامة للنظام (القانون) الموحد للإجراءات المدنية، المرافعات، لدول مجلس التعاون، بصفة استرشادية، إلى أن تتم مراجعته واعتماده بشكله النهائي.

وقمة الملك فهد باركت التعاون الأمني ومحاربة الإرهاب

تطوير قوات درع الجزيرة

وفي المجال العسكري أطلع المجلس الأعلى على نتائج الاجتماع الدوري الرابع لمجلس الدفاع المشترك، الذي عُقد في مملكة البحرين بتاريخ ٢٢ شعبان ١٤٢٦هـ الموافق ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٥م، وصادق على ما تضمنته تلك النتائج من قرارات، وبارك ما تم إنجازه من خطوات في هذا المجال.

(كما أطلع على رسالة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، بشأن تطوير قوات درع الجزيرة، وبارك المجلس على تلك المقترحات وأحالها إلى مجلس التعاون المشترك لدراستها ورفع التوصيات للدورة القادمة للمجلس الأعلى).

التعاون الأمني

وفي مجال التنسيق والتعاون الأمني، اطلع المجلس الأعلى على نتائج أعمال وقرارات الاجتماع الرابع والعشرين لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية، الذي عُقد في المنامة خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٥م، وعبَّر المجلس عن ارتياحه لمسار التنسيق والتعاون الأمني بين الدول الأعضاء، وما تحقق في هذا المجال من خطوات ايجابية، وهادفة إلى حماية مجتمعات دول المجلس من الظواهر الخطيرة، كظاهرة انتشار المخدرات، وغسل الأموال، وتهريب الأسلحة والمتفجرات، وما تحقق من تطور لأساليب مكافحة التسلل، وتطوير وسائل الاتصالات الأمنية لتكثيف وتبادل المعلومات بين مختلف الأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء.

وبارك المجلس الأعلى ما توصل إليه وزراء الداخلية بشأن اتفاقية نقل المحكومين بعقوبات سالبة للحرية بين الدول الأعضاء، وفوضهم بالتوقيع عليها، وذلك لأهمية ما تحمله هذه الاتفاقية من جوانب إنسانية.

مكافحة الإرهاب

وفي ظل ما يشهده العالم اليوم من تطورات وأحداث أمنية متسارعة، تقوم بها العناصر الإرهابية، استعرض المجلس الأعلى ما قامت به دول المجلس من جهود وآليات وإجراءات لمكافحة الإرهاب، على المستوى الإقليمي والدولي، وأعرب عن ارتياحه لتلك الجهود والآليات والإجراءات، مؤكداً على مواقف وثوابت دول المجلس لمحاربة الإرهاب، ونبذه، بمختلف أشكاله، وصوره، وأياً كان مصدره، وما يدفع له من أسباب ومبررات واهية. وأكد المجلس الأعلى على دعواته المتكررة، ودعمه لكل جهد إقليمي، ودولي لمكافحة الإرهاب، من خلال بلورة المواقف وتنسيقها حول تعريف الإرهاب وتحديده، والتمييز بينه وبين حقوق الشعوب المشروعة في مقاومة الاحتلال، التي لا تستبيح دماء الأبرياء.

وفي هذا السياق رحب المجلس الأعلى بنتائج أعمال المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب، الذي استضافته المملكة العربية السعودية، في الرياض في شهر فبراير ٢٠٠٥م، وما توصل إليه المؤتمر من توصيات، وفي مقدمتها مقترح خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب الذي لا شك أنه سيسهم بشكل حيوي وفاعل في الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب، ومن هنا يدعم المجلس الجهود الرامية إلى تشكيل فريق عمل لدراسة التوصيات المتضمنة في الإعلان المقترح المتعلق بالمركز تحت إشراف الأمم المتحدة.

كما عبَّر المجلس، مُجدِّداً، عن استنكاره للأعمال الإرهابية، وما ينجم عنها من قتل للأبرياء، وتدمير للممتلكات. وأكد على أهمية التصدي، بشكل جماعي ودولي، لهذه الأعمال الإرهابية.

وفي مجال عمل الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، اطلع المجلس الأعلى على مرئيات الهيئة الاستشارية حول ظاهرة الإرهاب، وقرر اعتمادها وإحالتها إلى اللجان الوزارية المختصة، لوضع الآليات اللازمة لتنفيذها. وفيما يتعلق بمرئيات الهيئة بشأن تقييم مسيرة مجلس التعاون عبر الثلاث والعشرين سنة الماضية، ورغبة في تعزيز فرص الاستفادة منها بما يخدم مسيرة العمل المشترك، وافق المجلس الأعلى على إحالة المرئيات إلى الدول الأعضاء لدراستها من قبل الجهات المختصة، وإبداء ما تراه من ملاحظات، ثم تتولى الهيئة الاستشارية مراجعة المرئيات في صورتها النهائية، تمهيداً لعرضها على المجلس الأعلى في دورة قادمة.

كما كلف المجلس الأعلى الهيئة الاستشارية دراسة موضوعي المواطنة الاقتصادية ودورها في تعميق المواطنة الخليجية، وأهمية الشراكة الاقتصادية في دعم علاقات دول مجلس التعاون مع دول الجوار، خلال دورتها القادمة.